السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي

في النصف الأول من القرن التاسع عشر

د. محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة الإمارات العربية المتحدة

الطبعة الأولى

السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي

في النصف الأول من القرن التاسع عشر

دار المتنبي للطباعة والنشر

أبوظبي: ص.ب ٢٦١٧١ هاتف ٢١١٩٧٧

الإهـداء

إلى الوالد العزيز

حسن أحمد علوي العيدروس

الذي كان له الفضل الأول في ظهور هذه المادة العلمية

فلولاه لم تخرج إلى الوجود

وله مني كل حب وتقدير

د . محمد حسن العيدروس

المقدمة

نتناول في هذه الدراسة بداية الوجود العثماني في الخليج العربي، كمدخل لدراسة السياسة العثمانية في المنطقة، ثم نبحث في سر انشغالها عن شؤون الخليج العربي لفترة طويلة، نظراً لتوجه السياسة العثمانية نحو أوروبا الذي أدى إلى عدم اهتمامها بالمنطقة، حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر حين بدأت السلطات العثمانية تهتم بالخليج العربي.

وقد يرجع ذلك إلى سببين، أولهما: الاهتمام الشخصي لداود باشا الوالي العثماني في العراق. والسبب الثاني: قيام الحركة الوهابية التي أزعجت الدولة العثمانية، مما أدى إلى طلب السلاطين العثمانيين من الوالي محمد علي في مصر توجيه حملة إلى الجزيرة العربية لإخماد هذه الحركة بعدما هددت ولاياتها في العراق والشام.

وقد تميزت فترة مجيء داود باشا إلى العراق بتذبذب العلاقات العثمانية ـ البريطانية في العراق بين التدهور والتقدم، وبالحملة

المصرية ـ العثمانية إلى الخليج والجزيرة العربية، ثم موقف داود باشا من الحملة المصرية ووجودها في الإحساء، والوضع هناك بعد الانسحاب المصري، والموقف البريطاني من الحملة المصرية الأولى.

ثم نتناول عودة النشاط المصري إلى الخليج والجزيرة العربية، والبحث في تغير الموقف البريطاني السابق تجاه الوجود المصري في الخليج العربي، وكذلك موقف الوالي العثماني في العراق، ثم السياسة العثمانية في أعقاب الانسحاب المصري والوضع في الخليج العربي.

وأخيراً يتناول البحث بالدراسة المحاولات العثمانية التي بذلت لإنشاء أسطول في الخليج العربي في مدينة البصرة.

بداية الوجود العثماني
في الخليج العربي

تعتبر البصرة مفتاح العراق الجنوبي وميناءها الكبير على الخليج العربي، ولذا كانت على علاقة قوية بالقوى المتصارعة في الخليج العربي، وخاصة عندما كانت تحكمها أسرة «أفراسياب» التي لها علاقة قوية بالبرتغاليين والبريطانيين وبإيران.

ولما أصبح البرتغاليون أعداء الشاه، فإنه تحالف مع البريطانيين ضد البرتغاليين. وهؤلاء البرتغاليون وجدوا في «الأفراسياب» حلفاء طبيعيين لهم، نظراً لأن الشاه كان يطمع مثل أسلافه في البصرة(١).

ومنذ فتح العثمانيون العراق عام (١٥٣٤) اتجهت قواتهم بقيادة «إياس باشا» عام (١٥٤٦) جهة البصرة لتضعها تحت النفوذ العثماني(٢) ومن ثم بدأوا يتطلعون إلى الخليج العربي، ووقفوا ضد التدخل البرتغالي في شؤون الخليج العربي، ونهضوا لتحرير المناطق العربية.

ولكن الصراع لم يبدأ بين الجانبين إلا بعد أن استقر العثمانيون في مصر ونزلت سفنهم في البحر الأحمر، ومن ثم اتجهت إلى الخليج العربي لحماية المصالح الإسلامية من عبث الغزاة(٣).

قصدت الوفود الإسلامية إلى الدولة العثمانية تطلب الحماية من الاستعمار البرتغالي، وكان حاكم «كوجرات» و«دلهي» المسلم وحاكم «القطيف» العربي ممن استجاروا بخليفة المسلمين

السلطان سليمان القانوني(٤). والذي طلب من شريف بركات في مكة المكرمة الانضمام إليه، وسعى لدى القوى اليمنية للدخول في طاعته، لكي يتخذوا من بلادهم مواقع أمامية تسمح لهم بمواجهة البرتغاليين في المياه الهندية والخليج العربي.

وبعث بتعليماته إلى «سليمان باشا» والي مصر، والذي أبحر على رأس أسطول من ثمانين سفينة، وقد قدر له فرض سيطرته على عدن وأجزاء من اليمن، فإنه لم يتمكن من منازلة البرتغاليين في المياه الهندية، بسبب نجاحهم في تجميع أسطولهم لملاقاته. ولذا فإنه اتجه إلى الخليج العربي واستولى على مسقط وحاصر جزيرة هرمز.

وقد أشعل هذا لهيب ثورة أهل «القطيف» على البرتغاليين، فأطاحوا بهم وأخرجوهم من قلاعهم لكي يسلموها للعثمانيين(٥).

وقد أثار ذلك استياء البرتغاليين، كما قام العثمانيون بخلع حاكم البصرة، غير أن هذا الحاكم كان لديه حوالي (٣٠) ألف رجل، وطلب من «الفونسو دافورتها» الذي كان نائباً في الهند المساعدة ضد العثمانيين، مقابل عدد من الامتيازات في البصرة، من ضمنها إنشاء حامية لهم في ميناء البصرة.

وأرسل البرتغاليون أسطولاً مكوناً من تسع عشرة سفينة، فيها ألف ومائتا رجل، بقيادة «أنطونيو دي فورتها» لمساعدة حاكمي

البصرة والقطيف. وقد تمكن البرتغاليون من تدمير حامية القطيف العثمانية، في حين لم يحققوا شيئاً في البصرة، وقد عادوا بهزيمتهم إلى هرمز(٦).

وهذا ما دفع بالعثمانيين إلى الانتقام عام (١٥٥٢) وسيروا حملة بحرية كبيرة مكونة من ثلاثين سفينة وستة عشر ألف مقاتل، كان على رأسها «بيري بك» ونجحت في إنزال ضربات شديدة بالبرتغاليين وإعادة السيطرة العثمانية على مسقط، بعد أن أوقعت بقائدها البرتغالي «داليسباو».

وشنت هجومها على جزيزة «قشم» وإن كانت قد عجزت عن دخول جزيرة «هرمز» بسبب وصول النجدات البحرية البرتغالية المرسلة من الهند.

ثم عهد إلى «مراد بك» سنجق القطيف بقيادة السفن المتبقية في البصرة، وتقدم بأسطوله عبر الخليج العربي نحو البحر الأحمر، لمواجهة الأسطول البرتغالي المتجه نحو «جدة».

غير أن القائد البرتغالي «دافورتها» تمكن من هزيمة الأسطول العثماني، فاضطرت السفن المتبقية إلى الرجوع نحو البصرة.

وفي عام (١٥٥٧) تجددت المعارك بين العثمانيين والبرتغاليين قرب مسقط، وبالرغم من انتصار البرتغاليين، فإن العثمانيين سرعان ما عاودوا تحرشهم بالبرتغالين، وتمكنوا من فرض حصارهم

على البحرين والاستيلاء على مسقط عام (١٥٨١)، ولم يبقوا في الخليج العربي واكتفوا بالولاء الديني الذي يكنه عرب الخليج للعثمانيين(٧).

أما في الإحساء وشرقي الجزيرة العربية فقد خلفهم بنو خالد في حكمها في القرن السابع عشر والثامن عشر، وإن الحكم العثماني في شرقي الجزيرة صار بعد ذلك اسمياً لا فعلياً(٨).

فترة انشغال العثمانيين
عن الخليج العربي

ومنذ عام (١٦٣٥) أصبح للبريطانيين وكالة نشطة في البصرة، وأصبح أمر الخليج العربي في يد الأساطيل القوية، بينما كان أسطول العثمانيين في البصرة قد هوى إلى مستوى متدن.

ولم تسهم البصرة في سياسة الخليج العربي في هذه الفترة الطويلة، حتى بداية الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر، ومن الناحية البرية فقط.

ولذلك سار توسع أسرة «افراسياب» في اتجاه الإحساء، حتى أصبحت الإحساء تابعة للبصرة. وعند ما أعيدت البصرة إلى حكم السلطان المباشر بعد طرد أسرة «افراسياب» منها عام (١٦٦٨)، أصبحت بغداد مسيطرة أيضاً على أمور الإحساء، وإن كان حكمها المباشر في الغالب لبني خالد(٩).

ومنذ تلك الفترة لوحظ بأن الدولة العثمانية تغاضت عن امتداد النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربي، حتى تدعم هذا النفوذ تدريجياً خلال القرن التاسع عشر في الإمارات العربية والبحرين وعمان(١٠).

أما القوة الرئيسية العاملة في منطقة الخليج العربي في هذه الحقبة، فكانت لكل من القواسم وأسطولهم البحري القوي في مياه الخليج العربي، وقوة سلطان عمان البحرية في الخليج العربي ومياه المحيط الهندي وشرق أفريقيا، وأخيراً قوة بريطانيا البحرية

والمتمثلة في مصالح شركة الهند الشرقية البريطانية.

أما عن عدم وجود قوة عثمانية في الخليج العربي، فقد يرجع إلى انشغال العثمانيين في مشاكلهم الأوروبية، ولا سيما حروبهم مع روسيا التي كانت شبه مستديمة، ثم حربهم مع فرنسا التي نشأت من احتلال نابليون لمصر عام (١٧٩٨) وما أعقب تلك الحروب من صراع مع محمد علي باشا الذي آلت إليه ولاية مصر عام (١٨٠٥).

ولم تنعم ممتلكات السلطنة العثمانية في العراق بوالٍ قوي يملك القدرة على تدخل سياسي في شؤون الخليج العربي بعد مقتل سليمان باشا والي بغداد عام (١٨٠٢)(١١).

وفي هذه الفترة الطويلة لم يكن هناك نشاط عثماني مباشر في الخليج العربي، وإنما كانت هناك محاولة عام (١٧٩٥ ـ ١٧٩٦) عندما قام «ثويني» بحملاته ضد الإحساء بعد احتلالها من السعوديين عام (١٧٩٥).

إن تورط السعوديين في حملات «ثويني» وباشا بغداد ضدهم بتحريض من العثمانيين، قد أنقذ عتوب الكويت من الوقوع في قبضة النفوذ السعودي. ويبدو أن العتوب قاموا بدور ما في صالح العثمانيين عام (١٧٩٦) عندما رابطت قوات «ثويني» نحو ثلاثة أشهر في «الجهرة» بالقرب من الكويت خلال انسحابها إلى العراق، وقد حدث هذا في مناسبتين: إحداهما قبل اغتيال «ثويني» على

يد أحد المتطرفين الوهابيين في «الإحساء» ثم بعد هذا الحادث(١٢).

ففي أواخر عام (١٧٩٥) فر عدد كبير من بني خالد وسكان الإحساء إلى البصرة وبغداد، وهناك أقنعوا الوالي العثماني في بغداد بإيفاد «تويني» على رأس حملة ضد السعوديين الذين كانوا يستعدون لشن هجوم على البصرة.

وبالرغم من أن دور العتوب في حملة «تويني» لم يتضح تماماً، إلا أن بني خالد حكام الإحساء ومن يؤيدونهم قد ساعدوا «تويني» لأنهم كانوا مهددين من السعوديين، فضلاً عن الولاة العثمانيين في العراق الذين كانوا يؤيدون بني خالد.

داود باشا والسياسة العثمانية
تجاه الخليج العربي
(١٨١٧ ـ ١٨٣١)

(أولاً)

داود باشا والعلاقات العثمانية ـ البريطانية

بعد مقتل عبد الله باشا صارت ولاية بغداد إلى سعيد باشا، حتى صدرت أوامر الباب العالي بعزله وتولية داود باشا. ولما رفض سعيد الخضوع لأوامر الباب العالي، أصبح على داود باشا أن يحصل على حقوقه بقوة السلاح، ولم يكن نجاحه في هذا سهلاً(١٤).

وفي دوامة الصراع من أجل الباشوية، كان الباشا الجديد ينظر من حوله إلى الأصدقاء ثم إلى الأعداء وحتى من وقف على الحياد في ذلك الصراع، نظرة تختلف جفاء وقسوة ومحبة، وتشير إلى العداوة التي آلت إليها العلاقات البريطانية ممثلة في الممثل البريطاني الذي وقف محايداً بين الخصمين بناء على التعليمات البريطانية.

ومن أبرز نقاط الخلاف أيضاً ما كان من موقف وكيل الممثل السياسي البريطاني، والمسؤول عن الوكالة التجارية البريطانية في البصرة، والذي كانت لديه قوة مسلحة لحماية الوكالة، ولكنه لم يتدخل إلى جانب متسلّم البصرة حين طلب إليه أن يعاونه في صد

اعتداء بعض القبائل النجدية التي هاجمت البصرة.

فقد كانت لديه تعليمات بأن يحاول المحافظة على من يرتبط بحماية بريطانية في البصرة، وأنه إذا تعرض لضغط من السلطات العثمانية فعليه أن ينسحب بوكالته من البصرة إلى «البوشهر»(١٥).

وبهذا كان الجو السياسي في بغداد والبصرة مهيئاً لعداء بين داود باشا والبريطانيين، وأهمل داود باشا نصوص الفرمانات والمعاهدات التي تتعلق بالتسهيلات التجارية لرعايا البريطانيين والأوربيين والمتاجرين في الممتلكات العثمانية، وضاعف الضرائب والمكوس، مما اضطر الوكيل البريطاني أن يغادر البصرة ويغلق الوكالة التجارية.

ولكنه لم يذهب إلى بوشهر، وإنما ذهب إلى مدينة «المحمرة» القريبة من البصرة. كما قامت قوات داود باشا بإغلاق دار الاعتمادية البريطانية في بغداد، مما اضطر الحاكم البريطاني في الهند أن يرسل إلى السفير البريطاني في الآستانه يطلب منه التدخل لدى الباب العالي لتسوية المشكلة ضد تصرفات داود باشا. وبعد عدة مراسلات بين الجانبين أسفرت عن عودة العلاقات بينهما وإعادة الوكالة التجارية إلى البصرة(١٦).

(ثانياً)
الحملة المصرية ـ العثمانية
إلى الخليج والجزيرة العربية

(١٨١٧ ـ ١٨١٩)

تزايد نفوذ السعوديين في شبه الجزيرة العربية بعدما اعتنقوا الدعوة الوهابية، وتمكنوا من مد نفوذهم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في نجد والمناطق المجاورة لها، ومن ثم بدأوا يتطلعون إلى شواطئ الخليج العربي مع بداية القرن التاسع عشر.

وكانوا يهدفون إلى نشر نفوذهم السياسي إلى جانب دعوتهم الدينية، مما أثار حفيظة السلطان العثماني في الآستانة، وجعله ينظر بقلق للتحركات السعودية والنجاح الذي حققوه في هذه المناطق(١٧). وخاصة عندما تزايد نفوذهم ولم يقتصر على الحجاز، وإنما تخطوها إلى الشام وأطراف دمشق وبعض مناطق فلسطين مما هدد أمن الدولة العثمانية.

وجاءت الأحداث لتحسم خوف الدولة في رد فعل عنيف يستهدف القضاء على تلك الحركة، فلقد استشاط السلطان سليم الثالث غضباً عندما تسلم رسالة من الأمير سعود بن عبد العزيز على إثر الاحتلال الأخير لمكة المكرمة في أبريل عام (١٨٠٣)، ورأى في موقف

سعود خروجاً على طاعته، واعتبر أن رسالته لم يكن فيها الاحترام اللائق به كخليفة للمسلمين، واعتبر أن ما جاء فيها إنما يؤكد تمرد سعود على الدولة العثمانية وإلغاءه لقوانينها(١٨).

وأخذ السلطان العثماني يعد العدة للقضاء على الحركة الوهابية، لأنه رأى فيها خروجاً على الخلافة الإسلامية المتمثلة فيه.

وعندما أقلقت حركة السعوديين الباب العالي بدرجة كبيرة، واعتبر السلطان العثماني تلك الحركة خطراً ينبغي التخلص منها، كلّف ولاته في الشام والعراق بذلك. غير أن هؤلاء فشلوا في محاولاتهم، مما اضطر السلطان مصطفى الرابع إلى تكليف واليه على مصر محمد علي، بإرسال قواته إلى الجزيرة العربية عام (١٨٠٧).

غير أن الظروف الداخلية لم تسمح له بذلك، وبعث إلى السلطان يعتذر عن عدم تلبيته لأوامره، لتدهور اقتصاديات مصر بسبب انخفاض مياه الفيضان واستيلاء المماليك على الصعيد.

وعندما تولى السلطان محمود الثاني السلطنة، بعث أيضاً برسالة إلى والي مصر يحثه فيها على إنجاز تلك المهمة. ولكن والي مصر تعلل بأن قواته غير كافية، وأن نفاذ هذه العملية يحتاج لحشد طاقات عسكرية كبيرة تأتي من ولايات العراق والشام بجانب مصر.

وعندما كرر السلطان محمود الثاني طلبه عام (١٨١١)، وبعث بحملاته المتتالية إلى الجزيزة العربية لمحاربة السعوديين خلال الفترة ما بين عامي (١٨١١) و (١٨١٨)، فقد قدر له إسقاط الدولة السعودية الأولى، باستيلاء ولده إبراهيم باشا على عاصمتها الدرعية في (١٨١٨/٩/٩)(١٩).

(ثالثاً)

موقف داود باشا من الحملة المصرية على الإحساء

والوضع هناك بعد الانسحاب المصري

برغم الحملات السعودية على عمان، إلا أن سعيد بن سلطان حاكم عمان رفض التعاون مع جيش محمد علي الزاحف إلى الخليج والجزيرة العربية. بينما كان داود باشا قد أعلن إرسال قواته إلى الإحساء، فاتحاً بذلك جبهة ثانية ضدهم كان سلطان عمان قد رفض أن يفتحها، وهذا ما يملي عليه الموقف كباشا من باشوات الدولة العثمانية في أن يقدم المساعدة اللازمة لهم، إضافة إلى اعتبارات أخرى.

وهي أن يسرع باحتلال الإحساء قبل قدوم إبراهيم بقواته، نظراً لأهمية الإحساء وارتباطها بالعراق حسب تقدير داود باشا، لأنه كان يريد توحيد العراق من «كردستان» إلى الموصل والبصرة تحت الحكم المركزي في بغداد، وسهل الإحساء امتداد لسهل العراق وتابع له.

كما قدر داود خطورة وجود قوات باشا عثماني آخر قوي ترابط على مقربة منه في الإحساء، التي كانت تحت سيطرة بغداد طيلة

القرنين الماضيين، علماً بأن الجيش المصري كان في طريقه إلى الإحساء وكان داود يخشى أن يقع الصدام بين النظامين، النظام الجديد في مصر والنظام المملوكي في العراق.

وعلماً بأن محمد علي كان قد نجح في القضاء على المماليك في مصر، مما قد يترتب عليه موقف خطير، وقد يستخدمها السلطان محمود الثاني إذا أراد بداود شراً بالقوة المجاورة الجديدة(٢٠).

بينما كان إبراهيم باشا يقدر أهمية الإحساء كقاعدة استراتيجية ذات مصادر طبيعية وبشرية كبيرة، وكان حكام الإحساء «بنو خالد» لاجئين إلى داود باشا في العراق، ينتظرون اليوم الذي يعودون فيه إلى مقرهم، وكانوا عند إشارة داود لما كلفهم بفتح الإحساء وأرسل معهم قوات من قبائل «المنتفق» تشد أزرهم، والذين كانوا شديدي العداء للفرس والسعوديين.

كما كانت الإحساء ملاذاً لهم عدة مرات، وكانت العمليات الحربية التي قامت بها القوات «المنتفقية» وقوات بني خالد ناجحة، وتمكنوا من الاستيلاء على الإحساء بسهولة في عام (١٨١٧)(٢١).

أما في جهة وسط الجزيرة العربية في نجد، فكان لوصول التعزيزات والإمدادات من والي العراق العثماني دور في تشجيع قائد القوات المصرية، الذي كان إبطاؤه سيسبب له أوخم العواقب، فقام بعمل هجومي على منطقة «غسيبة» وشاركت في حصاره

القوات العراقية المرسلة من الوالي داود باشا أثناء حصار إبراهيم باشا للدرعية(٢٢).

ولكن بمجرد أن انتهى إبراهيم باشا من تدمير الدرعية، اتجهت القوات المصرية بقيادته نحو الإحساء، وأخضعها ووضع الحاميات المصرية، ورفع يد داود باشا عن الإحساء، مما كان لها صدى في بغداد.

ولكون الإحساء جزءاً من الدولة العثمانية، فإن تقرير تبعيتها من شأن السلطان العثماني. وأسرع داود باشا فكتب للسلطان العثماني طالباً أن يكف يد إبراهيم باشا عن الإحساء، مما اضطر تلك القوات المصرية إلى مغادرة الإحساء تحت ضغط الدولة العثمانية، وبتأثير مباشر من واليها في العراق الذي كان يعطف على شيوخ بني خالد، ويحاول إرجاعهم إلى حكم الإحساء نواباً عن الباب العالي.

ولقد تم له ذلك ونجح في مساعيه(٢٣)، عندما أرسل السلطان محمود الثاني فرماناً إلى محمد علي، يأمره أن يخلي إبراهيم باشا الإحساء، وإن الأخير سحب قواته فعلاً من الإحساء وسلمها إلى عمال داود باشا.

وكان السلطان العثماني راضياً عن منح الإحساء لداود باشا، في حين كان إبراهيم باشا بحاجة إلي الإحساء ليقضي قضاءً تاماً على

قواعد السعوديين ثم يعود إلى الحجاز. ولكنه سحب قواته من الإحساء بعد الانتهاء من العمليات الحربية، نزولاً عند رغبات والي العراق داود باشا والسلطان العثماني.

وبذلك استعاد بنو خالد الحكم في الإحساء بعد خروج إبراهيم باشا منها(٢٤)، نظراً لأن شيوخ بني خالد استطاعوا التأثير على والي العراق العثماني والذي لم يكن ينظر إلى تقدم قوات محمد علي نحو الخليج العربي وخاصة الإحساء بعين الرضى.

وبالتالي فقد عاد إليها الـ«عريعر» ولاة من قبل الدولة العثمانية، ويتبعون بغداد من الناحية الإدارية، وكانوا يدينون بالولاء لوالي العراق قبل وصول قوات محمد علي إلى الإحساء(٢٥).

وبعد انسحاب القوات المصرية من نجد حلت القوات العثمانية محلها، وكانت نجد عند انسحاب القوات المصرية في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، ولم يكن حظها بأفضل منه تحت حكم القوات العثمانية البديلة، في حين كان حظ الإحساء أفضل من نجد إذ لم تدخلها القوات العثمانية التي تركت الإدارة فيها لبني خالد، فشاع في ربوعها الاستقرار(٢٦).

أما في نجد فقد استمرت الفوضى إلى أن تمكن الأمير تركي بن عبد الله من السيطرة على الحكم، بعد فترة من الانسحاب المصري منها، واعترف الأمير تركي بن عبد الله بسيادة الدولة العثمانية.

وإن هذا الاعتراف ساعده على السيطرة على نجد ومد نفوذه إلى الخليج العربي، فاستولى على الإحساء والقطيف(٢٧). وفي عام (١٨٣٠) اتجه اهتمام تركي بن عبد الله إلى الشرق والجنوب الشرقي باتجاه البحرين وقطر وعمان(٢٨).

غير أن الخلاف سرعان ما دب بين أفراد البيت السعودي، فاغتيل الأمير تركي بن عبد الله عام (١٨٣٤) على يد ابن اخته الأمير مشاري بن عبد الرحمن، وانتقم فيصل بن تركي بقتل قاتل والده، وأصبح أميراً على نجد(٢٩).

وفي الثاني والعشرين من نوفمبر من عام (١٨٣٧) كتب علي رضا باشا الوالي العثماني في العراق إلى الأمير فيصل بن تركي كتاباً حول تبعيته للدولة العثمانية والعمل على مساندتها جاء فيه(٣٠):

«إنه قد مضت مدة من الزمان، وبرهة من الأوان، ما وردنا منك كتاب ولا وفدنا من طرفك خطاب عن حالك وكيفية أحوالك، غير أنه قد بلغنا الخبر من الأفواه عن وقوع عزلك ومشا خالد السعود عليك ومنازعته معك ودخوله أرض الرياض التي بيديك ولا أخبرتنا عما جرا بينك وبينه وكيف آل أمرك معه، فالله تعالى يعاونك ويساعدك على من عاداك ويظفرك بمن ناوأك، وحيث أنك من المنتمين لجانب الدولة العثمانية، ومجزوم صدق الخدمة لطرف السدة السنية وخلوص صداقتك إلينا ثابتة لدينا، فلم نزل

نستفسر عنك على البعاد ونود تقويتك واستقرارك في تلك البلاد ونحب اتصال خدمتك لطرف الدولة العلية مدى الآباد وإننا نكره المزاحمة لك على الديار ولا يهون علينا ما يصيبك من الضرر والأكدار، فعاد ينبغي أن تحرر لنا كتاباً عن حالك وعما صار بطرفك وجرا لك مع المومى إليه خالد والذي معه».

(رابعاً)
الموقف البريطاني
من الحملة المصرية العثمانية

عندما دخلت القوات المصرية إلى نجد والإحساء، رأت الحكومة البريطانية في الهند أن وجود المصريين في الإحساء فرصة طيبة لإيجاد إدارة منظمة على شواطئ الخليج العربي، بغية التعاون معهم لقمع الملاحة العربية التي لا تلتزم بأنظمة الملاحة الدولية حسب المفهوم البريطاني.

ولتحقيق هذا الهدف فإن الحكومة البريطانية أرسلت الكابتن «سادليير» مندوباً عنها للتفاهم مع القائد المصري إبراهيم باشا. ولكن المندوب البريطاني وصل إلى الإحساء بعد قرار محمد علي بالانسحاب من الجزيرة العربية، وبرغم أنه اضطر إلى عبور شبه الجزيرة العربية كلها من الشرق إلى الغرب للحاق بإبراهيم باشا(٢١) ولكنه لم يحقق هدفه.

كان الكابتن «ج. فوررستر سادليير» مكلفاً من الحكومة البريطانية لإقناع محمد علي بالهجوم على موانئ الإمارات العربية، وتدمير قوة القواسم وبني ياس، لأن أسطول الإمارات

العربية البحري كان قد شكل خطراً على المصالح والأطماع البريطانية في الخليج العربي.

وكان موقف إبراهيم باشا وطنياً، فقد رفض المقترحات البريطانية ورفعها إلى والده محمد علي باشا، معلقاً بأنها مهمة تخريبية تهدف إلى ضرب موانئ الإمارات العربية، وهذا يتعارض مع أهداف الدولة العثمانية التي تؤيد العرب والمسلمين وتقف معهم ضد الاستعمار.

وفيما يلي نص خطاب إبراهيم باشا إلى والده محمد علي باشا بخصوص مهمة سادلير:

«ورد إلى مرفأ الإحساء أخيراً قائد بحري، يحمل خطاب تهنئة بفتح الدرعية من طرف وكيل الملك المقيم بمرفأ الهند (بمباي) المنصوب من قبل دولة إنجلترا، وحضر القائد المذكور مع الجيش المقيم في الإحساء إلى المدينة المنورة، وقابل خادمكم، وأعطاني سيفاً مرصع الغمد (مشغول بالميناء) محلى المقبض باللآلئ، وقد أرسل إلى مقامكم السامي طي مكاتبتي هذه، الخطاب الذي حمله القائد المومأ إليه. وقد تبين من تقريره، أن أقصى مراد الوكيل المومأ إليه وملتمسه تخريب نحو سبعة مرافئ أو ثمانية مرافئ، حوالي عمان (موانئ دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) بإنزال جيش جسيم بحراً من جبهتهم، وبراً من طرف الدولة العلية، وأن أرسله على أمل رفع الموانئ المذكورة وهدمها وعلى خيال هذا

المسؤول، وحصول تلك الأمنية بموافقة الدولة العلية، لكن احتمال حصول أملهم هذا عديم الإمكان، ولم أرد على طلب القائد المذكور رداً باتاً، وتوافقنا معه في أن يقيم عندنا إلى حد ورود أمركم العالي وتلطفكم السامي»(٣٢).

ولكن هذا الموقف البريطاني سوف يتغير عندما تعود الحملة المصرية إلى الإحساء ثانية، لأن البريطانيين سوف يكونون قد سيطروا على الإمارات العربية ووقعوا معها الاتفاقيات الخاصة.

وبمجرد انسحاب إبراهيم باشا وعودته إلى مصر، فقد تركت السياسة المصرية أمر الخليج العربي لأبنائه. ولذا فإن بريطانيا تحركت لملء الفراغ السياسي والعسكري الناجم عن انسحابهم من الخليج العربي، وبدأت تحرك أطماعها في المنطقة واتخذت سياسة العنف والشدة في العقدين الأول والثاني من بداية القرن التاسع عشر بعد الانسحاب المصري من الخليج مباشرة.

وشنت قطع الأسطول البريطاني هجوماً مدمراً على موانئ الإمارات، وخاصة مدينة رأس الخيمة في أواخر عام (١٨١٩) والتي استبسلت في الدفاع ضد الاستعمار البريطاني، حتى سقطت. ومن ثم فرضت بريطانيا شروطها واتفاقياتها على حكام الإمارات، وبعدها فرضت سيطرتها على الخليج العربي.

ونظراً للتدخل البريطاني اهتزت دوائر الآستانة والقاهرة

وبغداد، وكان الخليج العربي مقبلاً على مستقبل غامض، تطل من ورائه مدافع الأسطول البريطاني، ولا تستطيع أي إمارة عربية أن تدافع عن نفسها.

أما الدولة العثمانية وولايتاها بغداد ومصر فلم يكن لديهما أسطول بحري في الخليج العربي، ولذلك أصبح خطر الأسطول البريطاني كبيراً على المنطقة، في الوقت الذي بسطت بريطانيا فيه سيطرتها على البلاد الساحلية الهامة في الجزيرة العربية والسواحل المطلة على «باب المندب» ومضيق «هرمز».

وتنبه السلطان العثماني ومحمد علي وداود باشا إلى هذه الأخطار، وخشي محمد علي من وصول البريطانيين إلى مصر عن طريق البحر الأحمر وباب المندب، وخشي السلطان العثماني وداود باشا أن تمتد أطماع بريطانيا إلى الإحساء.

وكان داود يشك كل الشك في نيات بريطانيا وبعد النظر السياسي يؤيده في ذلك، ولهذه المخاوف فإنه كتب إلى السلطان مبيناً الخطر الذي يهدد الإحساء. وكان لكتابته صدى قوي في الآستانة، إذ أكدت مخاوف السلطان الذي تلقى في الوقت نفسه من السفير الفرنسي ما يؤيد رسائل داود باشا(٣٣).

واستمرت الاتصالات القوية بين الآستانة والقاهرة وبغداد، لتتبع حركات البريطانيين في الخليج العربي، واعتقدت الدوائر

في تلك المدن الثلاث بأن السياسة الاستعمارية البريطانية تريد تحويل الإمارات العربية في المنطقة إلى وضع شبيه بذلك الوضع الذي صارت إليه إمارات الهند الإسلامية.

وتخوف داود باشا من ازدياد النفوذ البريطاني في العراق، فبدأ يعمل على تقليص الامتيازات الاقتصادية التي كانت تتمتع بها بريطانيا في البصرة. ولما وجد أن هذا الخطر لا يهدده، بل يهدد محمد علي أيضاً، عمل على إيجاد تعاون بينهما ضد هذا الخطر المشترك، والسلطان العثماني من ورائهما، وعمدا إلى مقاومة الأطماع البريطانية بكل ما في وسعهما.

وأخذ داود باشا يكتب لمحمد علي عن عدد السفن البريطانية التي أبحرت من بومباي، ويراقب خط سيرها، ويكتب عن الأحداث والتحركات البريطانية في الخليج العربي، مما أدى إلى إساءة العلاقات بين داود باشا و«ريتش» الوكيل السياسي البريطاني في بغداد، وانتهت بطرده من العراق(٣٤).

وبعد ذلك دخل داود باشا في صراع مع علي رضا، إلى أن انتصر الأخير على بغداد، وبذلك انتهت حكومة داود، وأصبح علي رضا الوالي الجديد في العراق.

عودة النشاط المصري إلى الخليج العربي

والموقف البريطاني

(١٨٣٨ ـ ١٨٤٠)

لقد تغير الموقف البريطاني من المصريين عندما عادوا إلى الخليج العربي والجزيرة العربية عام (١٨٣٨). واتخذت بريطانيا موقفاً يختلف تمام الاختلاف عن موقفها السابق، نظراً لتغير علاقاتها بمصر خلال الأعوام العشرين الماضية، كما تبدلت نظرتها ووضعها في الخليج العربي.

فقد أصبحت تنظر لمصر بأن محمد علي يمثل قوة وطنية في الشرق الأوسط تسيطر على البحر الأحمر، وقد يتجه إلى الخليج العربي. فمن الخطورة على مصالحها أن يمتد نفوذه إلى الفرع الثاني، الذي يصل بين المحيط الهندي وأوروبا(٣٥).

أما الخليج العربي فإن بريطانيا اتخذت له سياسة خاصة بمنع أي قوى وطنية كبيرة نسبياً أن تتوسع على حساب الإمارات الصغيرة، وطبقت هذه السياسة تجاه مصر، وحالت دون توسعها تجاه الإمارات العربية، وكذلك الدولة السعودية الثانية.

أما محمد علي فقد اتبع سياسة جديدة، والتي تقوم على استخدام الحكام المحليين مثل الأسرة السعودية، لبسط نفوذه في الخليج والجزيرة العربية، وعيّن الأمير خالد بن سعود نائباً عنه في الرياض، واستخدم موظفي الدولة السعودية البارزين كسعود بن مطلق للتوغل في عمان، والتي عمل بها من قبل.

أما على شواطئ الإحساء فقد أقام خورشيد باشا حامية مصرية

في القطيف، واتخذها مركزاً للاتصال بالإمارات الساحلية وخاصة البحرين(٣٦).

إن سقوط الدولة السعودية للمرة الثانية بيد القوات المصرية في هذه المرة أثار فزع بريطانيا، بعدما كان محمد علي قد أعلن استقلاله عن الدولة العثمانية. فإن بريطانيا تخوفت من امتداد النفوذ المصري وتقدم قواتها تجاه الخليج العربي، اعتباراً من البصرة شمالاً حتى سلطنة عمان جنوباً(٣٧).

ومنذ عام (١٨٣٩) بدأت بريطانيا جدياً في تحطيم قوة محمد علي ونفوذه، خاصة في المناطق التي اعتبرتها حيوية وذات أهمية خاصة لمواصلاتها من بريطانيا حتى مستعمراتها في الهند، مثل جنوب الجزيرة العربية كساحل اليمن الجنوبية وعمان والخليج العربي.

وتنفيذاً لذلك فقد احتلت عدن عام (١٨٣٩) وهددت باستخدام القوة لوقف نشاط محمد علي في الخليج العربي، كما وطدت نفوذها وسلطانها مع كثير من الأمراء والشيوخ في تلك المنطقة(٣٨).

ولهذه الغاية كان «بالمرستون» قد بعث برسالة في الحادي عشر من شهر مايو عام (١٨٣٩) إلى«ينسوبني» بالآستانة يطلب منه أن يبحث مع الباب العالي، ويتأكد مما إذا كانت فتوحات محمد علي

الأخيرة في نجد قد تمت بتأييد من السلطان العثماني. كما كلفه بأن يوضح للباب العالي بأن أمن الولايات العثمانية في العراق قد يتعرض للخطر، إذا ما نجح محمد علي في مدّ نفوذه إلى مناطق الخليج العربي.

كما طلب «بالمرستون» من كامبل في الخليج العربي أن ينتظر نتائج اتصالات «بنسوبني» التي كلفه بإجرائها مع الحكومة العثمانية. فإذا تبين بأن الباب العالي يعارض هو الآخر امتداد النفوذ المصري إلى وسط وشرق الجزيرة العربية، فيتعين عليه تحذير محمد علي بأن الحكومة البريطانية لن تسمح له بمدّ سيطرته البحرية والعسكرية على شواطئ الخليج العربي. وإذا ما أصر محمد علي على هذا التوسع، فإن القوات البريطانية سوف تقوم بمنعه من توطيد سيطرته على أي قاعدة من القواعد البريطانية على سواحل الخليج العربي(٢٩).

أما في الخليج العربي فقد أصبحت السلطات البريطانية قلقة من تحركات خورشيد باشا، مما دفع «هينيل» المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي إلى مقابلة شيخ الكويت في مايو (١٨٤٠) لمعرفة ما إذا كان لديه معلومات عن تحركات خورشيد باشا تجاه البصرة.

فأكد له حاكم الكويت بأن خورشيد باشا موجود في الرياض، وأنه لم يجد لديه أو لدى مبعوثيه أي احتمال لتحرك تجاه البصرة.

كما أكد قائد الطراد البريطاني «كليف» ما أكده حاكم الكويت، إضافة إلى إرسال خورشيد رسالة إلى هينيل يؤكد له فيها عدم وجود أي نية للتحرك تجاه البصرة أو العراق(٤٠).

ورغم ذلك فإن البريطانيين لم يطمئنوا لهذه التأكيدات، بل أصبحوا ينظرون إلى الوجود المصري في الخليج والجزيرة العربية، باعتباره خطراً يهدد وجودهم ومصالحهم في المنطقة، وبالتالي أخذوا يعملون على إخراج المصريين من الخليج والجزيرة العربية، لإبقائهما تحت النفوذ البريطاني.

ولم يدخروا جهداً في التخطيط واقتناص الفرص المناسبة لتحقيق أهدافهم، وقد لاحت للساسة البريطانيين والمهتمين بشؤون الخليج فرصة ثمينة، عندما نشبت الأزمة المصرية ـ العثمانية عام (١٨٣٩ ـ ١٨٤١) وعلقت عليها بريطانيا أملاً كبيراً، فعملت على تأليب الدول الكبرى ضد محمد علي، وانضمت إلى جانب السلطان العثماني، وتدخلت بقواتها ضد القوات المصرية في سوريا في نوفمبر عام (١٨٤٠) مما أدى إلى هزيمة المصريين(٤١).

ويمكن القول بأن بريطانيا نجحت، بعد عامين تقريباً من بدء الحملة المصرية على الخليج والجزيرة العربية، في تحريك الكثير من الدول الغربية للقضاء على محاولات محمد علي إقامة إمبراطورية تضم معظم أنحاء الوطن العربي.

فقد دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر دولي في لندن، حضره ممثلون عن روسيا والنمسا وبروسيا، كما شاركت فيه الدولة العثمانية نفسها. وكان من أهم نتائج هذا المؤتمر توجيه إنذار إلى محمد علي - مدعماً بالعمل العسكري - بسحب قواته العسكرية من الخليج والجزيرة العربية ومن فلسطين وبلاد الشام والأناضول(٤٢).

وأمام هذا الموقف العدائي من بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى، بأن يكفّ محمد علي عن التدخل في الخليج والجزيرة العربية، فإنه أصدر أوامره بانسحاب الجيش المصري من تلك المناطق العربية، تنفيذاً لمعاهدة لندن لعام (١٨٤٠)(٤٣)، وكشرط أساسي من اتفاقية الإسكندرية في نوفمبر - ديسمبر عام (١٨٤٠).

وفي التسوية العامة للمسألة الشرقية لمؤتمر لندن لعام (١٨٦١)(٤٤) تمّ تحديد ممتلكات محمد علي وتبعيته للدولة العثمانية.

موقف والي العراق

من الحملة المصرية الثانية

لقد تغير موقف علي رضا باشا والي العراق الجديد عن الموقف الذي كان قد اتخذه والي العراق السابق داود باشا، والذي تعاون مع حملة محمد علي كما كان على اتصال بعد خروج القوات المصرية من الإحساء، وكان يترقب تحركات البريطانيين في الخليج العربي ويشعر محمد علي أولاً بأول.

فقد كان الوالي الجديد رضا باشا يترقب زحف قوات محمد علي على الجزيرة العربية وخاصة سواحل الخليج العربي، لأنه أدرك خطورة تلك التحركات التي تهدد بفتح جبهة جديدة للقتال ضد النفوذ العثماني المتبقي في العراق، لاعتقاد الوالي رضا باشا بأن محمد علي يريد الإطباق على العراق، عن طريق قواته الموجودة في بلاد الشام من جهة، وقواته الأخرى في الخليج والجزيرة العربية من جهة الجنوب، للإطاحة بالوجود العثماني في المنطقة العربية. وهذا ما كان يطمح إليه محمد علي بحروبه مع الباب العالي في الثلاثينات من القرن التاسع عشر(٤٥).

وكان ذلك قد انعكس على تصرفات علي رضا باشا الوالي العثماني في العراق، الذي أرسل قواته إلى «الأناضول» لمساعدة السلطان العثماني في حربه مع محمد علي، ولذا فإنه لم يجد القوات الكافية لإرسالها إلى الجبهة الجنوبية في الجزيرة العربية لوقف تحركات الجيش المصري ومنعه من التوجه شمالاً إلى العراق.

وهذا ما دفعه إلى إجراء الاتصالات السرية مع شيوخ القبائل العربية لجذبهم إلى جانب السلطان العثماني، وتشجيعهم لمساعدة الأمير فيصل بن تركي في مقاومة القوات المصرية. كما سعى لمحاصرة قوات محمد خورشيد باشا المتجهة إلى نجد وشرقي الجزيرة العربية إلى الإحساء، عن طريق تأليب القبائل العربية في إقليم «عسير» لضرب الخطوط الخلفية للقوات المصرية. كما استقبل علي رضا باشا شيوخ وأمراء القبائل العربية في العراق، والتي لها أواصر القربى والعصبية في نجد، لوقف هذا الزحف المصري في الجبهة الشرقية(٤٦).

العثمانيون
والوضع في الخليج العربي
بعد الانسحاب المصري

بعد انسحاب القوات المصرية من الخليج والجزيرة العربية، حاول العثمانيون أن يرثوا حكم محمد علي في المنطقة وخاصة الخليج العربي، انطلاقاً من سياسة الوالي العثماني في العراق علي رضا باشا، الذي كان يعطي اهتماماً خاصاً للخليج العربي.

وفعلاً نشط الوالي العثماني في العراق في هذا الاتجاه، وحاول أن يفرض النفوذ العثماني في الخليج العربي، مما اضطر إلى الدخول في منافسة بريطانيا، ولكن بعد عزل رضا باشا عام (١٨٤١) قلّ اهتمام العثمانيين بالخليج العربي عامة والإحساء خاصة، وتركوا بذلك الباب مفتوحاً على مصراعيه لتدخّل القوى الطامعة في شؤون المنطقة(٤٧) وخاصة الاستعمار البريطاني.

واكتفى العثمانيون في هذه الفترة بتبعية شرق ووسط الجزيرة العربية من الناحية الاسمية، كجزء من الدولة العثمانية، دون أن يبذلوا جهوداً فعلية لإدخال التنظيمات السياسية والإدارية في الخليج والجزيرة العربية.

وإن هذا التراخي من قبل العثمانيين إزاء أمور المنطقة، كان سبباً في أن ينشأ فراغ كبير، كذلك الذي نشأ بعد الانسحاب المصري الأول. واستغلته بريطانيا جيداً في تلك المرحلة. وفي هذه الفترة أيضاً سعت كل من بريطانيا وفرنسا وإيران إلى استغلال هذه الفرصة، لسد الفراغ الناجم عن الانسحاب المصري.

وحاولت فرنسا أن تجد لنفسها موضع قدم في الخليج العربي، وحاولت أن تستفيد من الإمارات والأسر الحاكمة في الخليج العربي، وخاصة إمارة آل سعود وسلطنة عمان. فبعثت فرنسا بسفينة مسلحة إلى المنطقة، لتشد أزر النشاط الدبلوماسي، ولتثبت للقوى المناهضة للبريطانيين بأن للفرنسيين أسطولاً يمكن أن تعتمد عليه. وطلب الفرنسيون من خالد آل سعود، الذي ثبته علي رضا في حكم نجد، أن يتجنب الارتباط بعجلة الإمبراطورية البريطانية(٤٨).

ولكن الفرنسيين لم يحققوا نتائج مرضية، لأنهم جاءوا إلى الخليج العربي متأخرين، بعد أن ثبتت بريطانيا أقدامها فيه، بعد معاهداتها مع أمراء العرب، إلى جانب أن الدولة العثمانية لم تقاوم النفوذ البريطاني بقوة، لأنها كانت تدين لبريطانيا بخروج المصريين من بلاد الشام ومن الخليج والجزيرة العربية.

وكان من الطبيعي أن تظهر في المشيخات اتجاهات معادية لبريطانيا، تدعو إلى التعاون مع القوى الإسلامية وخاصة في البحرين. وقامت الفتن والثورات، من وقت إلى آخر، وارتفع إلى الإمارة أحد زعماء آل خليفة، تطالب باسم السلطان العثماني أو آل سعود، وكان البريطانيون دائماً يسقطون كل حاكم لا يميل إليهم(٤٩).

أما في إمارة نجد فقد حدث خلاف في البيت السعودي، عندما

خرج عبد الله بن ثنيان على خالد بن سعود بسبب أسلوب الحكم. فبينما يرى خالد الأخذ بأسلوب التبعية السياسية في الحكم لمصر والدولة العثمانية، كان ابن ثنيان يرفض التبعية السياسية للدولة العثمانية، ويدعو إلى التخلص منها.

وقد كان لنشأة خالد في بيئة خاصة أثره في تفكيره ونمط حياته، وبالتالي على نفسيته. فقد جاء يحكم نجد حكماً عصرياً، فنفر منه النجديون، واعتبروه أجنبياً. بينما كان ابن ثنيان يعيش في بيئة بدوية، تسودها تعاليم الدعوة الوهابية. هذا بالإضافة إلى رغبة كل منهما في السلطة، فادعى كل منهما حق الأولية في الحكم.

غير أن كفة ابن ثنيان رجحت، بعد أن تمكن من فتح بلدة «خرمي» وتمكن من محاصرة الرياض من الجنوب والغرب، مما اضطر خالد بن سعود للفرار إلى الإحساء عام (١٨٤١)(٥٠).

واستمر ابن ثنيان يحكم نجد حتى عام (١٨٤٣) عندما استطاع فيصل بن تركي الانفلات من معتقله في مصر، وعاد إلى نجد ودخل الرياض وعليها عبد الله بن ثنيان، وقاومه هذا، فحاصره في قصر الرياض إلى أن ظفر به وحبسه(٥١).

واعترف الأمير فيصل بن تركي مؤسس الدولة السعودية الثانية بالسيادة الرسمية للباب العالي، وخضوعه للسلطان

العثماني، وذلك بدفع مقدار من المال تطبيقاً لنظام الالتزام العثماني.

ولم تكن العلاقة بين الأمير فيصل بن تركي والدولة العثمانية مباشرة في البداية، وإنما كان يرسل الخراج إلى أشراف مكة المكرمة، الذين يقومون بدورهم بإرساله إلى الدولة العثمانية، عن طريق ولاية مصر.

وتحسنت العلاقة بين الأمير فيصل بن تركي والدولة العثمانية عندما طلب الباب العالي مساعدة فيصل، عن طريق الخديوي إسماعيل، في القضاء على ثورة عسير عام (١٨٦٣)(٥٢).

ولكن عندما تولى العراق ولاة أقوياء، فإن أمور نجد والإحساء خضعت لسلطة الوالي العثماني في العراق، وخاصة أثناء حكم مدحت باشا.

وأخذ الأمير فيصل بن تركي يطبق الأنظمة الإدارية من الدولة العثمانية، التي تحكم ولاياتها حكماً لا مركزياً، أو ربما يعود ذلك إلى طبيعة المناطق التي تشكل وحدة سياسية منفصلة عن الأخرى، لتباعد بعضها عن الآخر.

فحرص في تعييناته لحكام الأقاليم أن يولّي ذوي النفوذ، حسب درايتهم في إدارة مناطقهم ومن هم أكثر فهماً باحتياجاتها، كما أن كلمتهم مسموعة لدى سكانها، مما يساعد في خضوع أهلها للسلطة

المركزية؛ ولذا يمكن اعتبار هذه السياسة لا مركزية(٥٣).

وإلى جانب إمارة الأمير فيصل بن تركي المسيطرة على نجد والإحساء، كانت هناك إلى الشمال منها وداخل الجزيرة العربية إمارة «جبل شمر» وعاصمتها «حائل». وهذه الإمارة كانت لاتزال بعيدة عن الضغط الأوروبي. أما الإمارات الساحلية في الخليج العربي، فإن بريطانيا عقدت معها اتفاقيات خاصة، وأصبحت سيطرتها واضحة، وهي البحرين والإمارات العربية وعمان(٥٤).

وكانت السياسة البريطانية تحول دون أن تحرز الدولة العثمانية الإسلامية موضع قدم في الإمارات المتعاهدة معها لاتفاقية السلام العامة لعام (١٨٢٠). وكانت هناك رغبة قوية لدى الشيوخ والأسر الحاكمة في إمارات الخليج العربي للتخلص من هذه المعاهدات، التي وضعتها تحت الإشراف البريطاني.

كما كانت العاطفة الدينية للانضواء تحت لواء الدولة العثمانية واضحة بين عدد كبير من شيوخ وأمراء العشائر العربية، مما سيترتب عليه صراع داخلي مرير في هذه الإمارات(٥٥).

المحاولات العثمانية
لإنشاء الأسطول في البصرة

في عام (١٨٢٦) أرسل السلطان سعيد بن سلطان قطع أسطوله إلى البصرة، لتلبي نداء قبيلة بني كعب والمنتفق، وبعد وصول الأسطول العثماني قام بالضغط على البصرة من الناحية البحرية بعد حصارها، في حين كانت القوات المنتفقية تضغط بقوة على المدينة من ناحية البر.

ولم يكن لدى الوالي العثماني في العراق أسطول بحري يمكنه أن يواجه الهجوم البحري العماني، فاحتمى حاكم البصرة بأسوار المدينة حتى تطول مدة الحصار، فتتفكك القوات المنتفقية.

وقام متسلّم البصرة بتفكيك القوة المهاجمة، وقدم بعض الأموال لقائد الأسطول العماني، الذي اكتفى بهذه المكافأة النقدية وآثر السلم مع السلطات العثمانية في العراق. وقد أدى تراجع الأسطول العماني إلى انهيار آمال «المنتفقين»(٥٦).

ولكن هذه المعركة كشفت للسلطات العثمانية في العراق عن نقص خطير في قوى الدفاع عن البصرة، وأن عدم وجود أسطول للدفاع عن ميناء العراق الكبير يتنافى مع مركز العراق الجديد أثناء فترة حكم داود باشا، ومع الأطماع الخارجية المتعددة التي تهدده.

وقد حاول داود باشا إنشاء بحرية عثمانية في الخليج العربي، وأراد أن يكون له أسطول قوي يدافع عن مدينة البصرة بالدرجة

الأولى، ولكن لم يكن لديه قواعد لبناء السفن أو فنيون يقومون بذلك، وليس هناك مصدر لشراء السفن الحربية سوى شركة بومباي لإنتاج السفن التابعة للسلطات البريطانية في الهند، ومن الطبيعي أنها رفضت طلب الوالي العثماني في العراق لشراء السفن الحربية(٥٧).

ويعلل «لونجريج» هذا الرفض بأن حكومة بومباي شعرت بأن صراعاً على وشك الوقوع بين داود باشا والسلطان العثماني، وبالرغم من ذلك فإن مصلحة بريطانيا أن تبقى مدينة البصرة مجردة من حماية بحرية، نظراً لقوة الأسطول البريطاني في الخليج العربي ومحاولة فرض نفوذه دون منازع.

مما أدى إلى فشل داود باشا في إنشاء أسطول بحري للبصرة، ولكنه مع هذا عمل على أن يعوض حرمان البصرة من أسطول قوي، بتعيين حاكم قوي وحازم يستقر مدة طويلة في البصرة، مما يمكن هذا المتسلّم من حل أية مشكلة تتعرض لها المدينة من وقت لآخر.

ولذا تم تعيين عزيز آغا حاكماً على مدينة البصرة، ولكن قصر مدة الحكام كان من الأسباب الجوهرية التي تضعف من نفوذ المتسلّم، وتعرقل تطبيق النظام في المدينة. ولذلك فإن عزيز لم يستطع عمل الكثير، نظراً لقصر مدته في الفترة من (١٨٢٦ ـ ١٨٣١) أي إلى نهاية حكم داود باشا(٥٨).

وفي نهاية الأربعينات من القرن التاسع عشر، وجد المسؤولون العثمانيون في العراق أن إهمال البصرة مسؤول عن ضعف النشاط العثماني نحو الإمارات العربية والبحرين وعمان. فحاولوا إنشاء أسطول بحري قوي في البصرة، ووضعوا مشروع إنشاء ترسانة بحرية فيها. ورفعوا تلك الدراسات إلى الحكومة العثمانية، والتي رفعت البصرة إلى مرتبة الولاية في عام (١٨٤٩) لتكون قاعدة للبواخر العثمانية المزمع إرسالها إلى مياه الخليج العربي(٥٩).

الخـــاتمـــة

في النصف الأول من القرن التاسع عشر نجد أن داود باشا لعب دوراً مهماً في السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي، سواء في مواقفه مع السلطات البريطانية في المنطقة أو في تعاونه مع الحملة المصرية الأولى في البداية في الخليج والجزيرة العربية.

ولكن بعد وصول القوات المصرية إلى شواطئ الخليج العربي في الإحساء، بدأ الوالي العثماني في العراق يتخوّف من الوجود المصري على مقربة منه، وطلب من السلطان العثماني أن يأمر القوات المصرية بالانسحاب من الإحساء.

ويتضح أيضاً من الحملة المصرية الثانية مدى تخوّف الولاة في العراق من الوجود المصري في الإحساء التي كانوا يعتبرونها امتداداً لهم، وخاصة أن القوات المصرية كانت موجودة في بلاد الشام غرب العراق وفي الإحساء من ناحية الجنوب.

وذلك إضافة إلى تغير الموقف البريطاني ومطالبته السلطات العثمانية بمواجهة توسع محمد علي، الذي بدأ يشكل خطراً على مصالحها ومكاسبها التي استطاعت أن تحصل عليها بعد انسحاب الحملة المصرية الأولى.

وقد فرضت بريطانيا على حكام الإمارات معاهدات غير متكافئة، وأرادت أن تحافظ على هذه المكاسب بعدما شعرت بخطر قدوم القوات المصرية، إضافة إلى أن محمد علي كان قد شكل خطراً

على مصير الدولة العثمانية نفسها، عندما وجه جيوشه نحو الأناضول، فتحالفت بريطانيا مع الدول الأوروبية لضرب محمد علي وإجباره على الانسحاب من الخليج العربي.

وبعد الانسحاب المصري من الخليج العربي أصبحت بريطانيا تسيطر على المنطقة، في حين كانت الدولة العثمانية تواجه مشكلات الانفصال في «البلقان»، ولذلك فإنها تركت شؤون الخليج العربي، بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حتى إذا ما خسرت معظم أجزاء البلقان ومن الجبهة الروسية، فإن السياسة العثمانية اتجهت إلى الخليج العربي للمرة الثانية في القرن التاسع عشر، لتعويض ما فقدته في البلقان.

وبدأت تواجه السياسة البريطانية في الخليج العربي، والتي لعبت دوراً أساسياً في تقليص النفوذ العثماني في مختلف أقاليمها. وبعد تعيين مدحت باشا، فإن السياسة العثمانية سوف تدخل في تنافس مع بريطانيا في الخليج العربي، حتى قبيل الحرب العالمية الأولى.

الإحالات والهوامش

(١) د. عبد العزيز سليمان نوار: داود باشا والي بغداد ص٢٢٣.

(٢) مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة : دراسات عن تاريخ الخليج العربي ص١٩٠.

(٣) د. خالد الغزي: الخليج العربي في ماضيه وحاضره ص٣٩.

(٤) د. خالد الغزي: نفس المرجع ص٣٩.

(٥) د. بدر الدين عباس الخصوصي: دراسات في تاريخ الخليج العربي ج١ ص٢٥.

(٦) أرنولد ت. ولسون: تاريخ الخليج ص٨٣.

(٧) د. بدر الدين عباس الخصوصي: المرجع السابق ص٢٧.

(٨) د. أحمد مصطفى أبو حاكمة: تاريخ الكويت الحديث ص٢٤٨.

(٩) د. عبد العزيز سليمان نوار: المرجع السابق ص٢٢٣.

(١٠) لجنة تدوين تاريخ قطر: البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية ج١ ـ صلاح العقاد ص٩١٧.

(١١) د. أحمد مصطفى أبو حاكمة: المرجع السابق ص٣٨.

(١٢) د. أحمد مصطفى أبو حاكمة: تاريخ شرقي الجزيرة العربية ص١٩٨.

(١٣) د. أحمد مصطفى أبو حاكمة: نفس المرجع ص١٩٨.

(١٤) ج. ج. لوريمر: دليل الخليج، الجزء الرابع ص١٩٣٦.

(١٥) د. أحمد مصطفى أبو حاكمة: تاريخ الكويت الحديث ص١٧٧.

(١٦) د. أحمد مصطفى أبو حاكمة: نفس المرجع ص١٧٧.

(١٧) د. فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانيا في الخليج العربي ص١١٩.

(١٨) د. محمد عرابي نخلة: تاريخ الإحساء السياسي ص٣٣.

(١٩) د. بدر الدين عباس الخصوصي: المرجع السابق ص١٢٢.

(٢٠) د. عبد العزيز سليمان نوار: المرجع السابق ص٢٢٩.

(٢١) د. عبد العزيز سليمان نوار: نفس المرجع ص٢٢٩.

(٢٢) ج. ج. لوريمر: دليل الخليج ج٣ ص١٦٢٢.

(٢٣) د. محمد عرابي نخلة: المرجع السابق ص١٤٨.

(٢٤) عبد العزيز سليمان نوار: المرجع السابق ص٢٣٠.

(٢٥) د. محمد عرابي نخلة: المرجع السابق ص٣٦.

(٢٦) د. محمد عرابي نخلة: نفس المرجع ص٣٦.

(٢٧) د. مديحة أحمد درويش: تاريخ الدولة السعودية ص٥٨.

(٢٨) جي بي كيلي: الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية ص٩٧.

(٢٩) د. بدر الدين عباس الخصوصي: المرجع السابق ص١٢٥.

(٣٠) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي ص٥٨٢ وثيقة ٢٤ دار الوثائق القومية، محفظة عابدين (٢٦٤).

(٣١) د. صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي ص١٣٥.

(٣٢) ج. فورستر سادلير: رحلة عبر الجزيرة العربية ص١٦٦.

(٣٣) د. عبد العزيز سليمان نوار: المرجع السابق ص٢٣١.

(٣٤) د. عبد العزيز سليمان نوار: نفس المرجع ص١٣٦.

(٣٧) فالح حنظل: المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة ج٢ ص٤٩٨.

(٣٨) د. مديحة أحمد درويش: المرجع السابق ص٦٣.

(٣٩) جون بي كيلي: بريطانيا والخليج ج٢ ص٥٥٣.

(٤٠) د. فؤاد سعيد العابد: المرجع السابق ص١٤٢.

(٤١) د. فؤاد سعيد العابد: نفس المرجع ص١٤٢.

(٤٢) أحمد عسه: معجزة فوق الرمال ص٣٨.

(٤٣) د. مديحة أحمد درويش: المرجع السابق ص٦٣.

(٤٤) جي بي كيلي: الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية ص١٠٤.

(٤٥) د. بدر الدين عباس الخصوصي: المرجع السابق ص١٢٩.

(٤٦) د. بدر الدين عباس الخصوصي: نفس المرجع ص١٣٠.

(٤٧) د. محمد عرابي نخلة: المرجع السابق ص١٤٨.

(٤٨) د. عبد العزيز سليمان نوار: نفس المرجع ص٣٩٧.

(٤٩) د. عبد العزيز سليمان نوار: نفس المرجع ص٣٩٧.

(٥٠) د. مديحة أحمد درويش: المرجع السابق ص٦١.

(٥١) خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز ص٤٦.

(٥٢) د. مديحة أحمد درويش: المرجع السابق ص٦٤.

(٥٣) د. مديحة أحمد درويش: نفس المرجع ص٦٥.

(٥٤) د. عبد العزيز سليمان نوار: المرجع السابق ص٣٩٦.

(٥٥) د. عبد العزيز سليمان نوار: نفس المرجع ص٣٩٦.

(٥٦) د. عبد العزيز سليمان نوار: داود باشا والي بغداد ص٢٣٥.

(٥٧) د. عبد العزيز سليمان نوار: نفس المرجع ص٢٣٦.

(٥٨) د. عبد العزيز سليمان نوار: نفس المرجع ص٢٣٦.

(٥٩) د. عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العراق الحديث ص٣٩٩.

المراجع

١) أحمد عسه: معجزة فوق الرمال. المطابع الأهلية اللبنانية. الطبعة الثانية. بيروت ١٩٦٦.

٢) أحمد مصطفى أبو حاكمة (دكتور): تاريخ شرقي الجزيرة العربية. منشورات دار الحياة. بيروت ١٩٦٥.

٣) أحمد مصطفى أبو حاكمة (دكتور): تاريخ الكويت الحديث. ذات السلاسل. الكويت ١٩٨٤.

٤) أرنولد ت. ولسون: تاريخ الخليج. وزارة التراث والثقافة. مسقط ١٩٨١.

٥) بدر الدين عباس الخصوصي (دكتور): دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. الجزء الأول. الطبعة الثانية. ذات السلاسل. الكويت ١٩٨٤.

٦) جي بي كيلي: الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية. ترجمة خيري حماد. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت ١٩٧١.

٧) جون بي كيلي: بريطانيا والخليج. وزارة التراث القومي والثقافة. الجزء الثاني. مسقط ١٩٧٩.

٨) ج. ج. لوريمر: دليل الخليج. القسم التاريخي. طبعة وترجمة مكتب أمير دولة قطر. الطبعة الثانية.

٩) ج. فورستر سادلير: رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام ١٨١٩. ترجمة أنس الرفاعي. الناشر سعود العجمي. الكويت ١٩٨٢.

١٠) خالد الغزي (دكتور): الخليج العربي في ماضيه وحاضره. مطبعة الجاحظ. بغداد ١٩٧٢.

١١) خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز. دار العلم للملايين. بيروت ١٩٨٥.

١٢) صلاح العقاد (دكتور): التيارات السياسية في الخليج العربي. مكتبة الأنجلو - المصرية. القاهرة ١٩٧٤.

١٣) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور): داود باشا والي بغداد. وزارة الثقافة. القاهرة ١٩٦٨.

١٤) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور): تاريخ العراق الحديث. وزارة الثقافة. القاهرة ١٩٦٨.

١٥) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور): المجلد الأول من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي. دار المتنبي للنشر. الدوحة ١٩٨٢.

١٦) فؤاد سعيد العابد (دكتور): سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. ذات السلاسل. الكويت ١٩٨١.

١٧) فالح حنظل: المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة. ج٢. لجنة التراث والتاريخ. أبوظبي ١٩٨٣.

١٨) لجنة تدوين تاريخ قطر: البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية. ج٢. الدوحة ١٩٧٦.

١٩) محمد عرابي نخلة (دكتور): تاريخ الإحساء السياسي ذات السلاسل. الكويت ١٩٨٠.

٢٠) مديحة أحمد درويش (دكتورة): تاريخ الدولة السعودية. دار الشروق. جدة ١٩٨٥.

٢١) مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة: دراسات عن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية. البصرة ١٩٨٥.

الفهرس

صدر في هذه السلسلة

ابن ماجد الملاح الفلكي
الأفلاج في مدينة العين
إمارة أبوظبي في عهد زايد بن خليفة
الأمن السياسي لدول مجلس التعاون
التدخل الفارسي في الشؤون العمانية
تطور السياسة الإيرانية تجاه البحرين
الحياة الإدارية في سنجق الإحساء العثماني
الحياة الفكرية في شرق الجزيرة العربية في العهد العثماني
سقوط الحكم البرتغالي في الخليج العربي
السلطان سعيد والعلاقات العربية ـ الأفريقية
السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي
الصراع العثماني ـ البرتغالي في الخليج العربي
العلاقات العربية ـ الاسبانية
مشكلة الرعايا البريطانيين من التجار الهنود في قطر
الموقف البريطاني من الوجود العثماني في الإحساء وقطر

صدر للمؤلف

ابن ماجد الملاح الفلكي
أشراف حضرموت ودورهم في نشر الإسلام بجنوب شرق آسيا
الافلاج في مدينة العين
الاقلية الإسلامية في بلغاريا
إمارة أبوظبي في عهد زايد بن خليفة
الأمن السياسي لدول مجلس التعاون
التاريخ المعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة
التدخل الفارسي في الشؤون العمانية
تطور السياسة الإيرانية تجاه البحرين
التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة
الحياة الإدارية في سنجق الإحساء العثماني
الحياة الفكرية في شرق الجزيرة العربية في العهد العثماني
سقوط الحكم البرتغالي في الخليج العربي
السلطان سعيد والعلاقات العربية ـ الأفريقية
السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي
الصراع العثماني ـ البرتغالي في الخليج العربي
العلاقات العربية ـ الاسبانية
العلاقات العربية ـ الإيرانية
مشكلة الرعايا البريطانيين من التجار الهنود في قطر
الموجز في تاريخ الإمارات
الموقف البريطاني من الوجود العثماني في الإحساء وقطر